



## دراسة بحثية

# تحليل ظاهرة الجلوة العشائرية الأبعاد والتداعيات في المجتمع الفلسطيني يطا-دورا-السموع (نموذجاً)





تعاون لحل الصراع  
Taawon for Conflict Resolution

دراسة مسحية

تحليل لظاهرة الجلوة العشائرية : الابعاد والتداعيات في المجتمع الفلسطيني

محافظة الخليل نموذجا

منشورات : مؤسسة تعاون لحل الصراع

2024

تحليل لظاهرة الجلوة العشائرية : الابعاد والتداعيات في المجتمع الفلسطيني

محافظة الخليل نموذجا

منشورات : مؤسسة تعاون لحل الصراع

2024

مشروع معاضد الجلوة العشائرية

اعداد الباحث : الدكتور ابراهيم ربايعة

مراجعة : هاني سميرات

تصميم : جميلة منصور

جميع الحقوق محفوظة لدى

مؤسسة تعاون لحل الصراع

## حول مؤسسة تعاون لحل الصراع

تعاون لحل الصراع مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة وغير ربحية، تأسست عام 2002، بهدف زيادة الوعي لدى الشباب حول الطرق الفعالة والمسالمة للتعامل مع النزاع، وكذلك من أجل تطوير قيم الفهم، والاحترام، والمقدرة على التعاون مع الآخرين ضمن عالم متداخل الثقافات.

### فلسفة عمل المؤسسة والفئات المستهدفة :

تستهدف تعاون الشباب في فلسطين بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم بدمج الرؤى الأخلاقية والقيمية والفلسفية ضمن عملية خلق تغيير اجتماعي سلمي، كما وترتكز في عملها على دمج مفاهيم التوسط، وحل النزاع، والتثقيف السلمي في جميع مجالات حياة الشباب، وقد قامت تعاون، من خلال عملها، بتطوير علاقة مميزة مع العديد من الجامعات، والمنظمات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني في داخل فلسطين وخارجها.

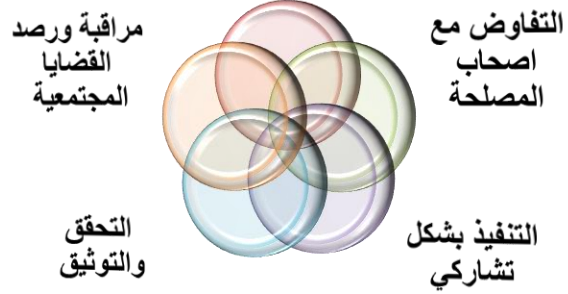
حملات مؤسسة تعاون ونشاطاتها تنتشر على نطاق الوطن على أسس من الفهم الأفضل لثقافة النزاع، من أجل السعي إلى وحدة أسمى داخل الكيان الفلسطيني قادرة على تحقيق تغيير سياسي داخليا و خارجيا، وتم العمل على ذلك من خلال التعاون مع الشباب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وخارجها.

نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع سلسلة ضخمة من المشاريع منذ نشوئها ، وشملت المشاريع على برامج حول مهارات التعامل مع الصراع ، وادوات تحليل الصراع وبناء خطط التدخل ، وشملت خطط التدخل على مشاريع متقاربه مع رساله وقيم المؤسسة مثل مشاريع الوساطة الشبابية ، ومشاريع الحكم الصالح ، ومشاريع المسائله المجتمعيه ، ومشاريع تنمية مهارات وقدرات العاملين في المؤسسات الرسمية ، ومبادرات شبابية ضخمة غطت اكثر من 90% من المحافظات في الضفة الغربية

### منهجية التدخل

تبني مؤسسة تعاون لحل الصراع منهجية تدخلاتها من خلال مجموعه من الخطوات المنظمة والمتصلة ، وذلك بهدف ضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمؤسسة خلال عمليات التدخل وترتكز المنهجية على الاتي :

## التحليل



## وحدات عمل مؤسسة تعاون لحل الصراع

تتكون المؤسسة من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

### وحدة المشاريع

لدى المؤسسة تجريبه 18 عاما في ادارة وتنفيذ المشاريع بشكل احترافي، وقد نفذت تعاون اكثر من 50 مشروعا منذ نشأتها وتعمل المؤسسة مع المؤسسات الفلسطينية المختلفة الأهلية والرسمية منها وذلك بهدف الحد من الاثار السلبية للنزاع عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية والسلم الاهلي وحقوق الإنسان والتسامح والمشاركة و التعامل مع النزاعات بشكل سلمي

تصنف المؤسسة انشطتها على اساس برنامجيين استراتيجيين الاول يتركز في برامج تعزيز المشاركة المجتمعية حيث تهدف هذه المشاريع الى تعزيز المساءلة المجتمعية داخل المجتمع المحلي الفلسطيني وزيادة مشاركة المواطنين لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المحلية المسؤولة

اما البرنامج الثاني فيركز على الحد من النزاعات المجتمعية، عبر مجموعه مشاريع تتركز في تحويل النزاعات المجتمعية وترسيخ مبادئ وادوات الحوار والتفاوض والوساطة المجتمعية في التعامل مع النزاعات المحلية

### وحدة الوسائل البديلة

تتخصص الوحدة في تقديم مجموعه كبيرة ومتنوعة من الخدمات المجانية سعيا منها لتحقيق رسالته في التخفيف من حدة الصراعات في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال توعيه المجتمع الفلسطيني بماهية الوسائل البديلة واهميتها ، ودورها في معالجة النزاعات بطرق نوعيه وفعالة ، عر ورشات العمل ، والاعلام اضافة الى اعداد وسطاء ومفاوضين ومحكمين وميسرين ، وذلك عبر تطوير قدراتهم من خلال التدبيب المحلي والدولي وايضا اجراء تحليلات عميقة لنوع وحجم النزاعات في المجتمع الفلسطيني ، وتقديم مقترحات لاشكال التدخل

الملائمة ، عبر اعداد اباحث دراسات مسحية عن النزاعات واشكالها واثارها واسبابها العميقه واقتراح انظمة وهايكل تنظيمية وقوانين تتعلق  
بترسيخ الوسائل البديلة من خلال ماسسة هذه الادوات في التشريع الفلسطيني وهايكل المؤسسات الحكومية والاهلية والخاصة

عنواننا :

رام الله ، البيرة ، عمارة MBC - مفرق المدارس ، هاتف 2967930/02

فاكس 2967931/02

صفحة : [www.taawon4youth.org](http://www.taawon4youth.org)

Facebook : @taawon4youth

## لجلوة العشائرية

المحور الأول: خلفية عامة حول الدراسة

يعد القضاء العشائري مساحة ضبط مركزية في المنطقة العربية، ويمتلك خصوصية أكبر في السياق الفلسطيني في ظل انحسار قدرة العمل الرسمي بالقضاء والمؤسسة الأمنية في المناطق المصنفة أ (حوالي 12% من الضفة الغربية)، فيما تظهر صعوبات عمل المؤسسات الرسمية في باقي المناطق، خاصة المناطق المصنفة ج والتي تشكل أكثر من 60% من مجمل مساحة الضفة.

لقد راكم هذا القضاء تجربته في الحالة الفلسطينية منذ الحقبة العثمانية، وكان أساس سلطة التنظيم الذاتي في الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، لكن طبيعة عمل هذا القضاء، وتفاوتات قراراته وتطبيقه وتأثيره من منطقة إلى أخرى، أفرزت العديد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية، ومن أبرز هذه الانعكاسات الجلوة العشائرية.

خلال العقود الفائتة، واجهت الجلوة انتقادات واسعة، وسياسات تصحيحية، في العديد من دول المنطقة، أفضت لحظرها في بعض الدول، وتقليصها في دول أخرى، لكن تحدياتها بقيت كبيرة في الدول التي تعيش عدم استقرار سياسي وأمني مثل سوريا والعراق، وكذلك الحالة في فلسطين التي ما تزال تعاني الاحتلال.

ان للجلوة انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، رصدتها هذا البحث، وهي تمس بشكل أساسي النساء والأطفال. من هنا، يقدم هذا البحث توصيات لمحاولة إيجاد حلول لظاهرة الجلوة العشائرية باعتبارها ظاهرة سلبية، يحمل انتقادها بعداً إضافياً في الحالة الفلسطينية، في ظل أن الفلسطيني يعاني من التهجير القسري بفعل الاحتلال.

منهجياً، قامت الدراسة على تأطير لظاهرة الجلوة العشائرية، وعملت على الإحاطة بسياقها الإقليمي والمحلي، كما تعرضت لانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية، بالإضافة لاستطلاع مسحي في مناطق يطا ودورا والسموع، حيث تم توزيع 300 استمارة على عينة عشوائية، استعيد منها 267 استمارة تم تحليل نتائجها.

حاولت الدراسة التركيز على انعكاسات الجلوة العشائرية بشكل أساسي على النساء والأطفال، في نطاق الأسرة والعائلة والعشيرة، كما عملت الدراسة على استطلاع فهم المجتمع للدوار والمسؤوليات الرسمية والشعبية في ظاهرة الجلوة، والإدراك المجتمعي لانعكاساتها وآثارها.

## المحور الثاني: الجلوة العشائرية

### - المفهوم وحجم الظاهرة في المنطقة

تعد الجلوة العشائرية واحدة من أدوات القانون العشائري، والتي تقوم على ترحيل ذوي الجاني من مكان سكنهم، إلى مدن أو قرى أو مخيمات أخرى، غالباً يتم تحديدها من قبل ذوي المجني عليه، ويتنوع مستوى الترحيل من



الأسرة إلى ذوي صلة القربى من أعمام وأبنائهم، لكنها تتصل للعائلة من الدرجة الخامسة<sup>1</sup>. وتبرز الجلوة عند وقوع جرائم كبرى، كالقتل أو هتك العرض، أو غيرها، وتهدف لخلق مرحلة آمنة تضمن تهدئة النفوس وعدم تفاقم تبعات الجريمة، فهي عملية فصل بين الطرفين تعطي فرصة للتدخل والوصول لحل أيضاً.

تنقسم الجلوة إلى عدة أنواع، أولها الجلوة الإجبارية، والتي تتدخل فيها عشائر المنطقة لإجبار عائلة الجاني على الرحيل في حال اعتقدت عائلة الجاني أن الجريمة لا تستحق الجلاء، أو أن المغدور هو المتسبب الرئيس في المشكلة، وثانيها الجلوة التلقائية، وهي التي تبادر عائلة الجاني للرحيل الفوري مباشرة بعد وقوع الحادث، خوفاً من ارتداداته، أو احتراماً للعرف السائد، والثالث هو الجلوة الاختيارية، والتي ترحل فيها عائلة المجني عليه، نظراً لضعفها وخوفها من تفاقم المشكلة، منتظرة الحكم العشائري أو قرار القضاء أو الصلح<sup>2</sup>.

يتشابه مفهوم الجلوة وتطبيقها في بلاد الشام والعراق والخليج العربي، لكن أثرها يتفاوت، ففي السعودية تم القضاء على هذه الظاهرة، وفي الأردن أعلن في العام 2022 عن تفعيل إنفاذ وثيقة ضبط الجلوة العشائرية، وهي وثيقة أقرت بعد مفاوضات طويلة مع العشائر حصر فيها المشمولون بالجلوة بالقاتل ووالده وأبنائه الذكور لسنة واحدة قابلة للتجديد حسب ظروف القضية، ما أفضى مباشرة لعودة 4300 شخص لمنازلهم<sup>3</sup>.

وفي سوريا، تصاعد دور القضاء العشائري على حساب القضاء النظامي منذ العام 2011، وفي ظل الازمة السورية وانحسار دور المؤسسات الرسمية في عدة مناطق على فترات مختلفة، ازدادت معدلات الجلوة بحكم عشائري، وتركزت بشكل أساسي في جنوب البلاد. يمتد هذا الوضع على العراق بعد العام 2003، حيث تتركز

<sup>1</sup>مي عليجات ومحمد الخصاونة، الجلوة العشائرية وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان في الأرض، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، أيار 2013.

<sup>2</sup>محمد شماسنة، الجلوة في القضاء العشائري من منظور حقوقي، الفصلية، ع 64، خريف 2019، ص23.

<sup>3</sup>الأردن يفعل إنفاذ وثيقة ضبط الجلوة العشائرية، العرب، 2022/09/23، <https://2u.pw/LXmIkWTB>

الجلوة في الوسط والجنوب، ورغم أن مجلس القضاء الأعلى في البلاد تصدى للعديد من الآثار القاسية للحكم العشائري، إلا أنه لم يتطرق للجلوة بأي شكل من الأشكال، وهذا ما يضعف التحدي أمام الدولة التي تواجه نزاعات عميقة بين العائلات في المنطقتين<sup>4</sup>.

بالمجمل، ما تزال الظاهرة حاضرة في المنطقة، وبتفاوت، وتتصاعد في الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي وتراجع لقدرة الدولة على فرض القانون، ويأتي هذا التصاعد منسجماً مع الدولة تارة، وحلاً ذاتياً في سياقات غياب الدولة والفوضى.

#### - القضاء العشائري والجلوة

جاء القضاء العشائري في حقبة الانتداب البريطاني، امتداداً لما بدأ في الحقبة العثمانية وتركز في جنوب فلسطين، فمع بداية الحضور البريطاني في فلسطين، وقبل إعلان الانتداب الرسمي، تم إنشاء مجلس الدموم عام 1919، الذي أنشئ في بئر السبع، والتي كانت مركز القضاء العشائري قبل ذلك. جاء مجلس الدموم لحل القضايا الشائكة، كما تشكل لاحقاً محاكم العشائر، ونص دستور فلسطين الانتدابي (1922) على حق المندوب السامي بإنشاء محاكم منفصلة لبئر السبع وأي منطقة عشائرية- حسبما يرى مناسباً-، ويجوز للمحاكم هذه تطبيق العادات العشائرية، إن لم ينافي ذلك العدل الطبيعي أو الأدب، وهذا ما أكدت عليه المادة 11 من قانون المحاكم عام 1924، كما صدر لاحقاً قرار بتشكيل محاكم العرف والعادة وقضاتها، ونص نظام هذه المحاكم على العمل باسم الحاكم العسكري، كما شكلت عدة مجالس عشائرية في مناطق مثل القدس وبيت لحم. مهم هنا الإشارة إلى توالي القوانين الناظمة للقوانين العشائرية منها: "قانون أصول

<sup>4</sup>محمد الباسم، "الجلوة" ... عقاب عشائري أقوى من الدولة العراقية، العربي الجديد، 2024/06/11، <https://2u.pw/qxygQsaS>

محاكم العشائر لسنة 1937"، ناهيك عن "قانون منع الجرائم بين العشائر والحمائل رقم (47) لسنة 1935".<sup>5</sup>

وبعد العام 1948، سرى القانون الأردني في الضفة الغربية، وطبق ما يتصل به من منظومة قانونية ناظمة للعمل العشائري، ومنها قانون العشائر الذي ضم بنوداً حول الجلوة، والذي بقي سارياً بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، رغم إلغائه في الأردن عام 1976.

لأسباب سياسية واجتماعية، حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية الموازنة بين القضائين الرسمي والعشائري، وشكلت عدة أجسام ذات صلة كإدارات ملحقة بمكتب الرئيس ورئيس الوزراء ووزارة الداخلية، قبل استحداث دوائر خاصة في المحافظات.<sup>6</sup> كان هذا أيضاً امتداداً لدور العشائر قبل إنشاء السلطة، والتي شكلت مساحة ضبط مجتمعي تحت الاحتلال، وأسهمت بشكل واضح في التنظيم الذاتي للمجتمع الفلسطيني دون اللجوء للأجسام القضائية التي حاولت إسرائيل فرضها.

يوضح مدير العلاقات العامة والإعلام السابق في جهاز الشرطة زنيد أبو زنيد، أن القانون الفلسطيني لا يحمل أي شكل من أشكال العقوبات المتصلة بالإقامة الجبرية أو الترحيل، مشيراً إلى أن التشريع الفلسطيني يحظر اللجوء لهذه العقوبات، وأن ما يحدث يقوم على لجوء غير رسميين وغير مكلفين بذلك.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> [https://infoold.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=9238](https://infoold.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9238)

<sup>6</sup> عمر رحال، ( الجلوة) العشائرية وأثرها على حقوق الإنسان والسلام الأهلي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، 2019.

<sup>7</sup> الجلوة العشائرية في فلسطين.. بين التداعيات المجتمعية والأهداف الإسرائيلية، التلفزيون العربي، 2022/07/18، <https://2u.pw/R99kmcet>

## - الآثار والانعكاسات

### • اجتماعية

إن أبرز انعكاسات الجلوة، هي الانعكاسات والآثار الاجتماعية، والتي تمس العائلة المجلاة بشكل عام، والنساء والأطفال على وجه الخصوص، ولعل من أهم التظاهرات لها هي الآثار والانعكاسات النفسية. إن الانتقال إلى بيئة جديدة، قد تختلف بالسياق وأنماط الحياة يعد تحدياً بشكل عام، ويتضاعف التحدي مع الجلوة التي تحمل عبئاً اجتماعياً على العائلة المجلاة وما يصاحبها من قضية وصورة نمطية تسبقها. قد تحمل العائلة المجلاة عدوانية تجاه الوجهة الجديدة، وشعوراً بعدم تعبير الهوية الاجتماعية الجديدة عنها، خاصة في ظل انكشاف المجلى وفقدانه للحماية والظهير العشائري الذي كان في بلدته الأم. من ناحية أخرى، قد تحمل الجلوة انعكاسات اجتماعية عميقة على الأسرة، بما تحمل من جلوة مقصورة على الرجال أحياناً، وحتى مع خروج الرجال للعمل، تصبح النساء أكثر قلقاً في المجتمع الجديد، في ظل شعورها بالاغتراب المطلق<sup>8</sup>.

ومن أبرز الانعكاسات النفسية للجلوة على العائلات المجلاة بشكل عام، والنساء بشكل خاص، هو معاناتها من اضطراب ما بعد الصدمة، وما تشمل من ردود فعل عصبية وانفعالية، وتحولات في سلوك الفرد. إن الجلوة

---

<sup>8</sup> وصال ابن هداية، العزلة الاجتماعية لدى الأفراد الواقعة عليهم الجلوة العشائرية في الأردن، مجلة الدراسات الأمنية، ع19، تموز 2023، ص1-

كحدث غير متوقع، مفاجئ، وصادم، تولد الشعور بالعجز وتبقي مساحة الذكريات مؤلمة ومعقدة للاندماج الاجتماعي<sup>9</sup>.

المجتمع الجديد يحاول أيضاً، في كثير من الحالات، تجنب الوافدين، بصفتهـم "مدميين"، ما يجعل من الصعب على الأطفال الاندماج وتكوين صداقات جديدة، وهذا يضع الأطفال في حالة عزلة، ويولد سلوكاً عدوانياً تجاه المحيط الجديد، وينعكس على الأسرة وتفاعلاتها الداخلية.

#### • اقتصادية

إن الأثر والانعكاس الاقتصادي واضح في موضوع الجلوة، إذ يترتب عليها فقدان فرص العمل، والبيوت، والمتاجر، والأغراض الشخصية، ما يفرض عبئاً مادياً مرهقاً في ظل الانتقال الطارئ وغير المخطط له، وفي ظل الواقع الاقتصادي الصعب، فيواجه المجلى تحديات تأمين المسكن والدخل في ظرف صادم، مع تخليه عن مصدر رزقه وبيته السابقين. وهذا ينعكس أيضاً على اضطراب العائلات للقبول بتسرب أبنائها من المدارس، إما بحثاً عن فرص عمل، أو بسبب ظروف التعليم المعقدة في المجتمع الجديد. كما تصبح النساء بهذه البيئة مضطرات للبحث عن فرص عمل لتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة، بعد فقدان الهيكل الاقتصادي للأسرة<sup>10</sup>.

---

<sup>9</sup>وصال ابن هداية، اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى عينة من الأفراد الواقعة عليهم الجلوة العشائرية في محافظة الكرك، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مج6، ع2، 2020، ص184-212.

<sup>10</sup>المصدر نفسه.

يفاقم من الأثر الاقتصادي أن عائلة الجاني، إضافة إلى تكلفة الجلوة الاقتصادية، فإنها تدفع مبالغ يحددها القضاء العشائري لعائلة المجني عليه، والتي تصل لمئات آلاف الدولارات، وهي التزامات تدفع النساء إلى بيع حليها كملجأ لمحاولة توفير المبالغ المطلوبة لحماية الأسرة<sup>11</sup>.

#### • سياسية

لعل أولى التظاهرات السياسية للجلوة يتمثل في الربط المباشر بينها وبين التهجير القسري الذي يتعرض له الفلسطينيون من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأبرزها ما تعرضوا له في النكبة عام 1948، من تهجير واسع من بيوتهم وبلداتهم وأراضيهم. إن هذه المقاربة تجعل من الجلوة ذات حساسية أكبر في الحالة الفلسطينية من السياقات الأخرى في الدول المحيطة.

إلى جانب ذلك، تضع الجلوة مؤسسة إنفاذ القانون تحت الاختبار، في ظل تقسيمات أوصلو التي حدثت من قدرة السلطة الفلسطينية على العمل في المناطق المصنفة ب وج، وابتقت على قدرتها على التحرك في المناطق المصنفة أ، والتي لا تشكل أكثر من 12% من الضفة الغربية، ما أثر بشكل عميق على ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية.

كما حملت الجلوة وتحمل انعكاسات عميقة على الهوية الوطنية، في ظل شعور المجلى بالاغتراب المركب، الداخلي المتصلة برفض المنطقتين المجلى منها والمجلى إليها، وأزمة الهوية الوطنية العام المتصل بشعور التخلي والعجز الجمعي عن اسناده.

---

<sup>11</sup>انصار طمينة، "الجلوة العشائرية". الرحيل إلى "الصفير"، شبكة نوى، 2023/03/20، <https://www.nawa.ps/ar/post/49393>

إن الجلوة ليست نهاية العقوبة، بل يبقى التهديد بالقتل للأبناء والزوج هاجساً يلاحق الأسر، خاصة في المناطق المصنفة ج، والتي يغيب عنها سيادة القانون.

ومع العام 2016، برز نقاش حول وثيقة شرف وطنية صدرت عن عشائر الخليل، نصت على تقييد الجلوة بدعوة من رجال الإصلاح، من خلال تحديد الأشخاص والحالات التي يتم فيها الاجلاء وتوقيتها، وركزت على منع ترحيل غير الجاني، وحصر الترحيل الأوسع على حالات الجوار والملاصقة لمنع الاحتكاك، ومنع ترحيل "ذوي القربى"<sup>12</sup>. لكن يبقى سؤال التطبيق من جهة، وسؤال دور المؤسسة الرسمية في تكبيل الجلوة من جهة أخرى أسئلة مهمة وحاضرة بهذا السياق.

### المحور الثالث: العنف والنزاع المبني على النوع الاجتماعي في دورا والسموع

#### 1. مجتمع الدراسة والعينة

بالعودة إلى غايات هذه الدراسة، والتي تذهب بشكل أساس لفهم ظاهرة الجلوة العشائرية، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذهبت الدراسة لتنفيذ استطلاع رأي قام على استبانة وزعت على النساء في 3 مدن وقرى بمنطقة الخليل وهي: دورا ويطا والسموع. وشمل مجتمع الدراسة عينة عشوائية استهدفت 300 امرأة، بواقع 100 استبانة في كل تجمع.

والجدول التالي يبين توزيع الاستبانة والمسترجع منها.

جدول (1.1): توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة

<sup>12</sup>عمار جاموس، الإصلاح العشائري: من منظور حقوقي وقيمي دستوري، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، (تقرير 102)، 2019.

الرقم	عدد الاستبيانات الموزعة	مسترجع قابل للتحليل	نسبة الاسترجاع
1.	300	267	%89

جدول (1.2): خصائص مجتمع الدراسة حسب المنطقة

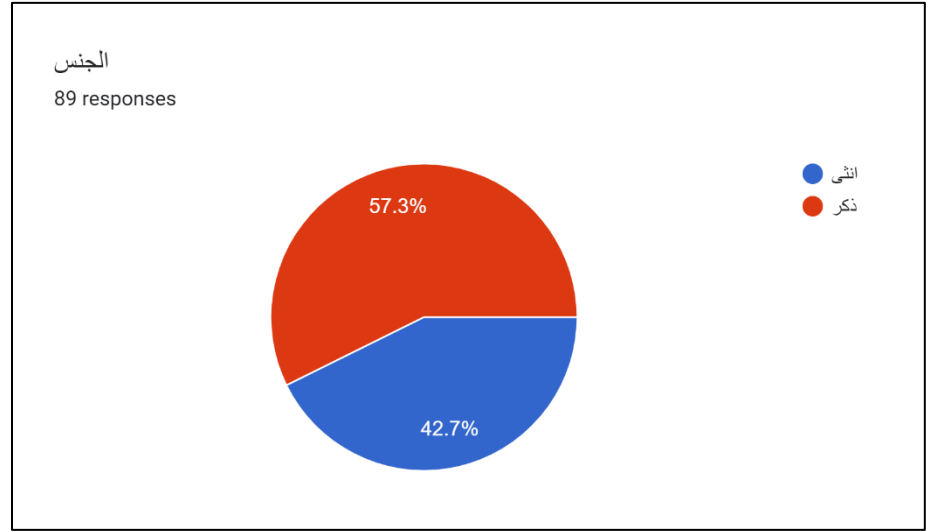
المنطقة	العدد	النسبة
دورا	88	%32.958
السموع	79	%29.588
يطا	100	%37.453
المجموع	267	%100

جدول (1.3) : توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النسبة	المؤهل العلمي
%42.7	أنثى
%57.3	ذكر
%100	المجموع

إن النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير النوع الاجتماعي كانت للذكور بنسبة %57.3 أما النساء فشاركن بنسبة %42.7.

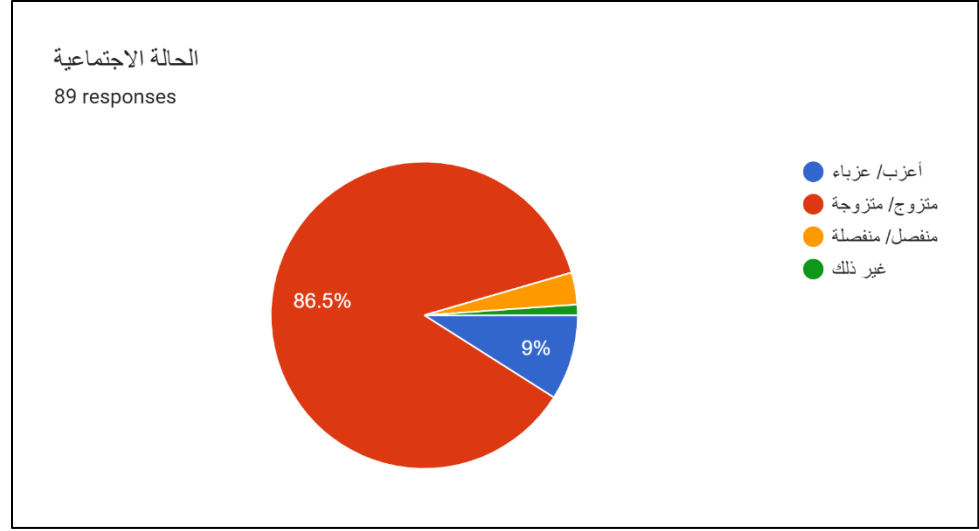




جدول (1.4) : خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة	الحالة الاجتماعية
86.5%	متزوجة/متزوج
9%	عزباء/ أعزب
3.4%	منفصلة/ منفصل
1.1%	غير ذلك
100%	المجموع

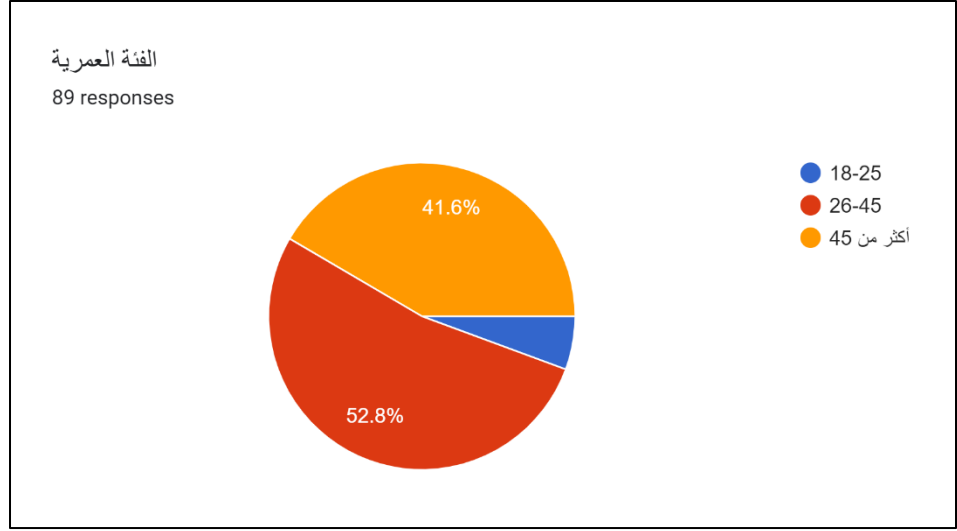
إن النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية كانت المتزوجات والمتزوجين بنسبة 86.5% تليها العازبات والعازبون بنسبة 9%.



جدول (15.): خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

النسبة	الفئة العمرية
%5.6	25-18 عاماً
%52.8	45-26 عاماً
%41.6	أكثر من 45 عاماً
%100	المجموع

ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير العمر كانت للأعمار من 45-26 بنسبة %52.8 تليها الأعلى من 45 بنسبة %41.6.

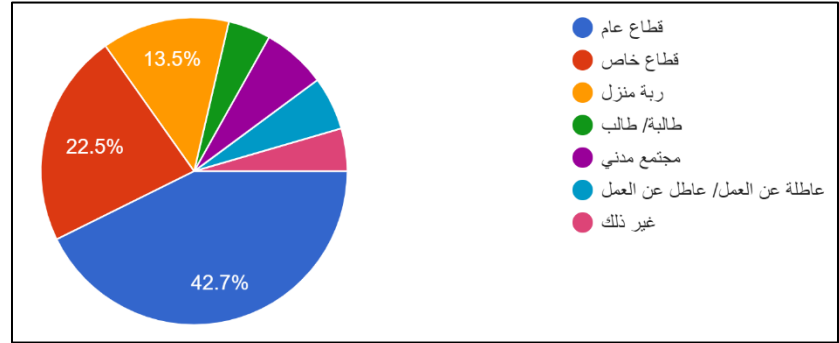


جدول (1.6) : خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير العمل

النسبة	العمل
%5.6	عاطل عن العمل
%42.7	قطاع عام
%22.5	قطاع خاص
%6.7	مجتمع مدني
%4.5	طالبة/ طالب
%13.5	ربة منزل

%4	غير ذلك
%100	المجموع

ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير العمل جاءت للعاملات والعاملين في القطاع العام بنسبة 42.7% تليها للعاملات والعاملين في القطاع خاص بنسبة 22.5%.



## 2. نتائج الدراسة ومناقشتها

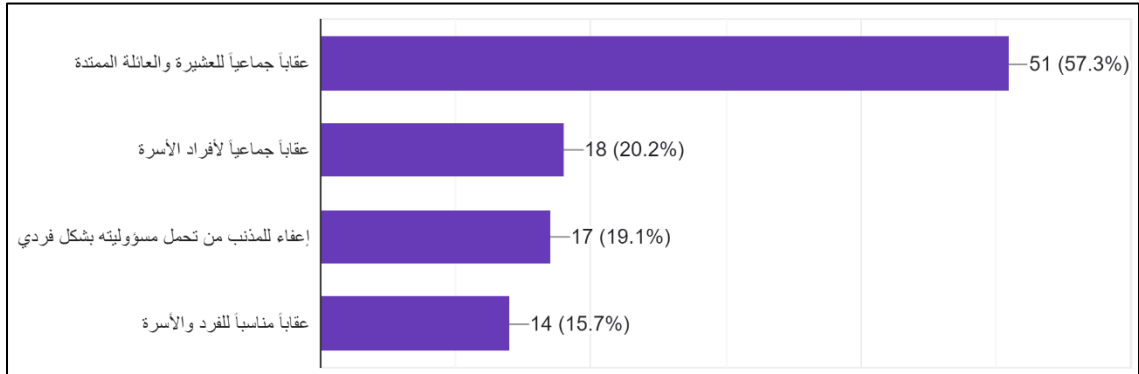
### مقدمة

يتضمن هذا الجزء وصفا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن الاسئلة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها.

### 2.1 السؤال الأول

- تعد الجلوة:

ذهب هذا السؤال للبحث في فهم المستطلعة آراؤهم ورؤيتهم للجلوة بالمقام الأول، وقام السؤال على البحث في مفهوم الجلوة كعقوبة، على مستوى الأثر والارتداد، وجاءت النتائج بأن 57.3% من المستطلعة آراؤهم اعتبروا الجلوة عقاباً جماعياً للعشيرة والعائلة الممتدة، فيما اعتبر 20.2% أنها عقاباً لأفراد الأسرة المستهدفة فقط، أما 19.1% فاعتبروا أن الجلوة تعفي المذنب من تحمل مسؤوليته الفردية، واعتبر 15.7% أن الجلوة عقاب مناسب للفرد والأسرة على حد سواء

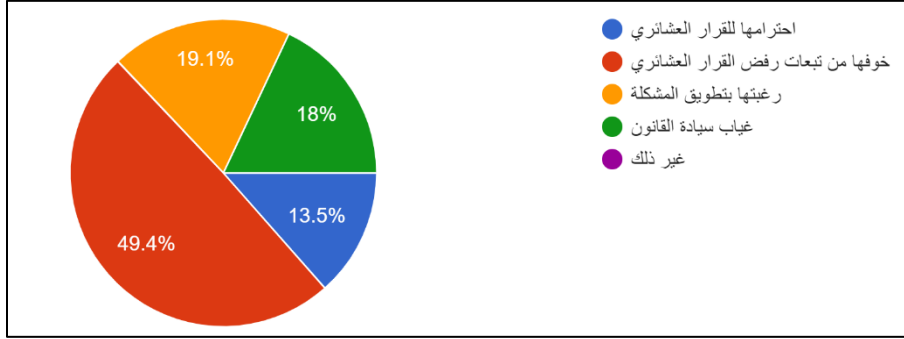


## 2.2 السؤال الثاني

تقوم العائلة المجلاة بالاستجابة والخروج من مكانها بسبب:

ذهب هذا السؤال لمحاولة استطلاع دوافع العائلة المجلاة للقبول الطوعي بقرار إجلائها، وهنا أعطى 49.4% من المستطلعة آراؤهم أن الدافع الأساس هو الخوف من تبعات وارتدادات رفض القرار عشائرياً، واعتبر المستطلعة آراؤهم هنا أن هذا الخوف يتفوق على احترام القرار العشائري الذاتي الذي حصل على 13.5% من المستطلعة آراؤهم، فيما ذهب 19.1% إلى الرغبة بتطويق المشكلة كدافع للقبول، وهو خيار ينسجم أيضاً مع الخيار الأول المرتبط بالخوف من التبعات العشائرية، أما 18% فاعتبروا أن غياب سيادة القانون هو الدافع الرئيس للقبول.

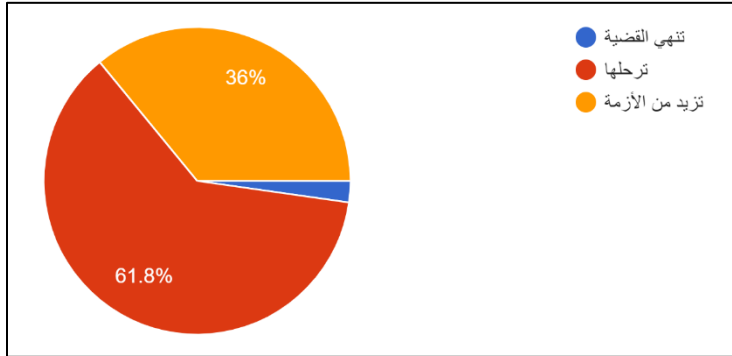
تشير هذه النتائج إلى أن خيار الجلوة بالنسبة للعائلات أو الأسر المجلاة، ليس خياراً طوعياً بقدر ما هو خيار مرتبط بالخشية من تبعات الرفض بالبعد العشائري، وبعيد غياب سيادة القانون وعدم وجود مظلة حماية.



### 2.3 السؤال الثالث

إن الجلوة العشائرية: -

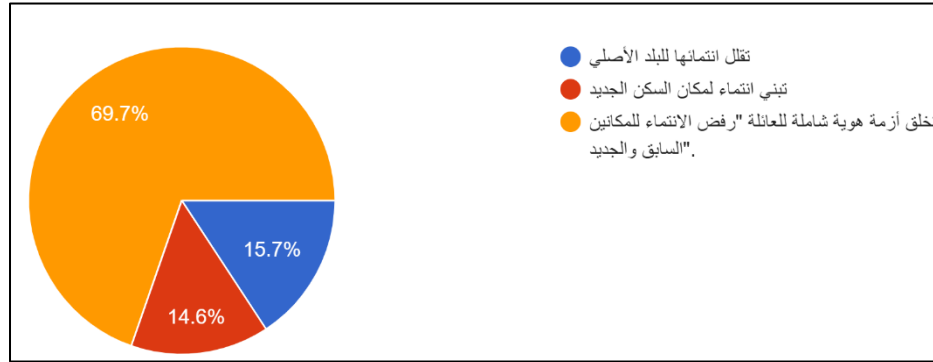
يثير هذا السؤال، أمام المستطلعة آراؤهم، تساؤلاً حول أثر الجلوة على السلم الأهلي من حيث إنهاء القضية، أو مفاقمة الأزمة، أو ترحيلها. وبهذا السياق، ذهب 61.8% من المستطلعة آراؤهم إلى أن الجلوة ترحل الأزمة، كما ذهب 36% إلى اعتبار أنها تزيد منها وتفاقمها، مقابل اعتبار 2.2% من المستطلعة آراؤهم أن الجلوة العشائرية تنهي الأزمة وتحلها.



### 2.4 السؤال الرابع

-تؤثر الجلوة العشائرية على الأسرة المجلاة من حيث:

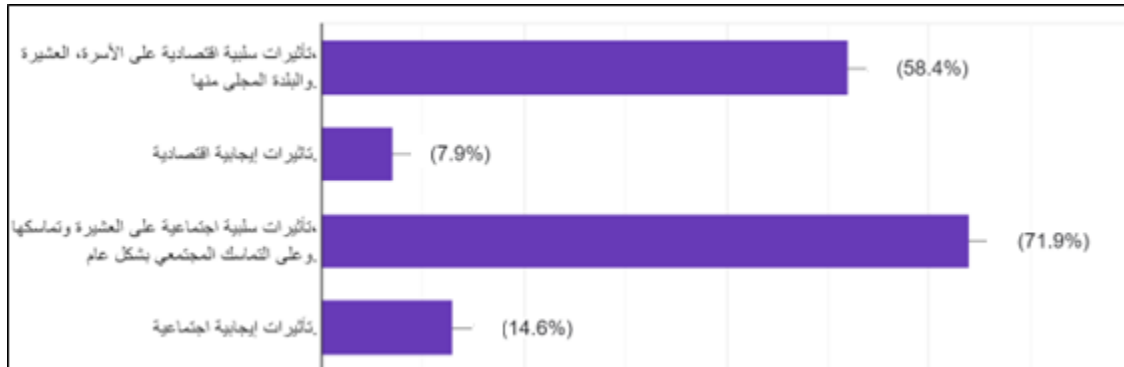
يبحث هذا السؤال في الانعكاس الهوياتي على العائلة المجلاة، من حيث ارتباطها بالتجمعين المجلى عنه والمجلى إليه، وبالتالي انتماء وهوية العائلة أو الأسرة. أشارت النتائج إلى أن 69.7% من المستطلعة آراؤهم يعتبرون أن من يتعرض للجلوة يفقد ويرفض الانتماء للمكانين، وتعيش العائلة أزمة هوية شاملة، فيما اعتبر 15.7% أن الجلوة تقلل انتماء العائلة للبلد الأصلي، مقابل اعتبار 14.6% أن الجلوة تنعكس ببناء انتماء للمكان الجديد.



## 2.5 السؤال الخامس

- أبرز انعكاسات الجلوة:

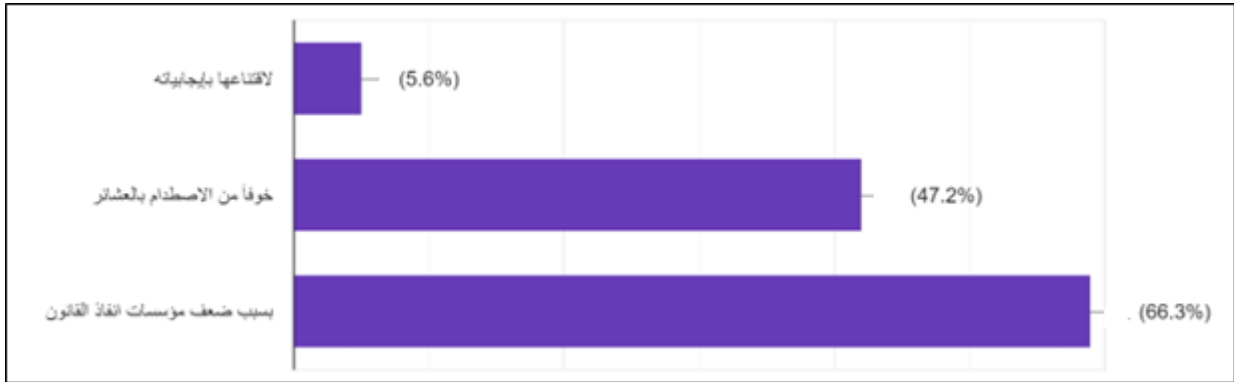
جاء هذا السؤال لسبر آراء المستطلعة آراؤهم حول الانعكاسات "السلبية والإيجابية" على العائلة، وسمح لكل مشارك وضع أكثر من اختيار، في ظل وجود انعكاسات محتملة متنوعة "اقتصادية واجتماعية". وضع المشاركون 414 خياراً، كانت 328 منها سلبية اقتصادياً واجتماعياً، بنسبة 84%، مقابل 16% فقط ذهبوا إلى اعتبار أن الجلوة قد تحمل انعكاسات إيجابية، على مستويات تماسها الثلاث: الأسرة والعشيرة والمجتمع.



## 2.6 السؤال السادس

- تقبل المؤسسات الرسمية بالجلوة العشائرية

جاء هذا السؤال لاستطلاع رأي المشاركين في أسباب قبول المؤسسة الرسمية بالجلوة، بما يشمل المؤسسات السياسية والأمنية، حيث ذهب غالبية المستطلعة آراؤهم إلى اعتبار أن السبب الأساسي هو ضعف سيادة القانون، بنسبة 66.3% من المشاركين، فيما اعتبر 47.2% من المشاركين أن الخوف من الاصطدام بالعشائر هو العامل الأساس بهذا الموقف، أي أن 93.4% من المشاركين ذهبوا إلى اعتبار أن السبب بقبول المؤسسة الرسمية للجلوة العشائرية يعود لضعفها وخوفها من ارتدادات رفضها، مقابل 5.6% فقط اعتبروا أن هذا الموقف ينم عن قناعتها -أي المؤسسة الرسمية- بإيجابيات الجلوة.

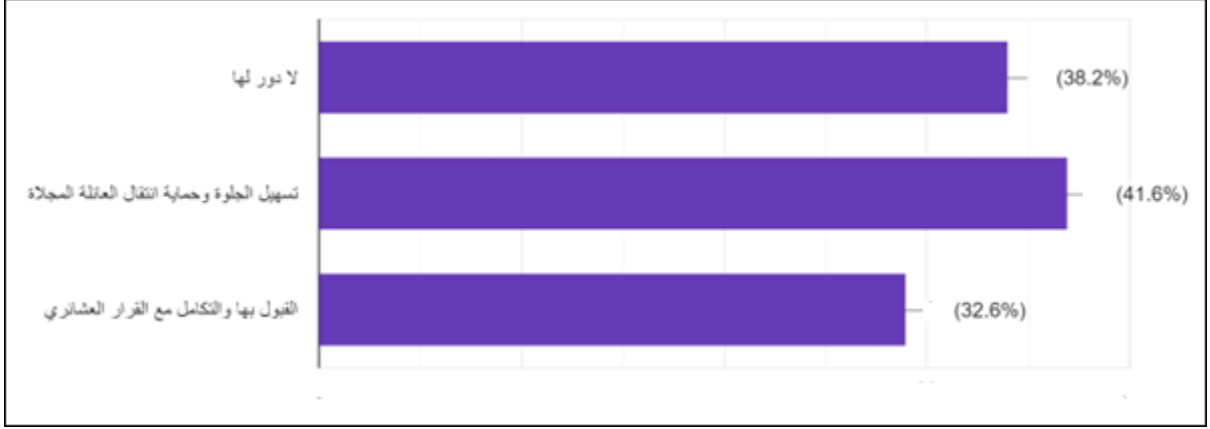


## 2.7 السؤال السابع

- دور الأجهزة الأمنية في الجلوة العشائرية

تراوحت آراء المستطلعة آراؤهم حول دور الأجهزة الأمنية في الجلوة، بين 41.6% ممن اعتبر أن المؤسسة الأمنية تقوم بحماية انتقال العائلة المجلاة، وتسهيل الجلوة بشكل عام، وبين 38.2% ممن اعتبر أن دورها غائب، فيما اعتبر 32.6% أن المؤسسة الأمنية تقبل بالقرار العشائري وتقر به.

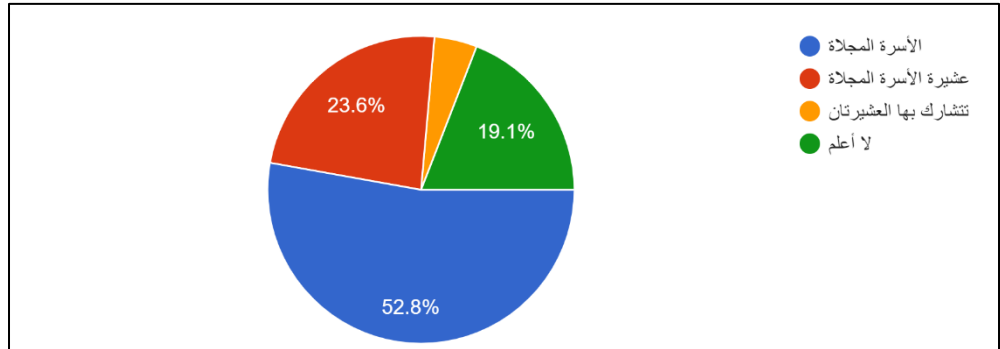




## 2.8 السؤال الثامن

- من الأطراف التي تتكفل بتكاليف الجلوة والنقل والسكن الجديد؟

إن العبء الاقتصادي للجلوة العشائرية سؤال أساسي وتحد اجتماعي- اقتصادي مركب، وعند سؤال المستطلعة آراؤهم عن الأطراف التي تتكفل بالتكلفة المرتبطة بالجلوة، أشار 52.8% أن الأسرة المجلاة هي التي تتحمل أعباء النقل والسكن الجديد، فيما أشار 23.6% إلى دور حاضره لعشيرة الأسرة المجلاة بهذا الأمر، وأشار 19.1% إلى عدم معرفتهم بهذا الشأن.



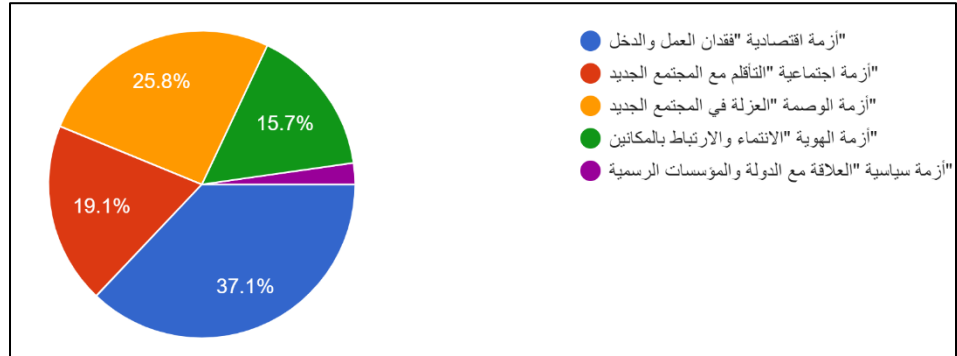
## 2.9 السؤال التاسع

- رتب انعكاسات الجلوة على أفراد الأسرة المجلاة

رتب المستطلعة آراؤهم انعكاسات الجلوة على أفراد الأسرة على النحو التالي من الأعلى إلى الأقل:

- 1- أزمة اقتصادية "فقدان العمل والدخل"
- 2- أزمة الوصمة "العزلة في المجتمع الجديد"
- 3- أزمة اجتماعية "التأقلم مع المجتمع الجديد"
- 4- أزمة الهوية "الانتماء والارتباط بالمكانين"
- 5- أزمة سياسية "العلاقة مع الدولة والمؤسسات الرسمية"

وقد اختار كل مستطلع، وفق البيانات أدناه، الأزمة التي رأى فيها الانعكاس الأكثر تأثيراً على أفراد الأسرة.

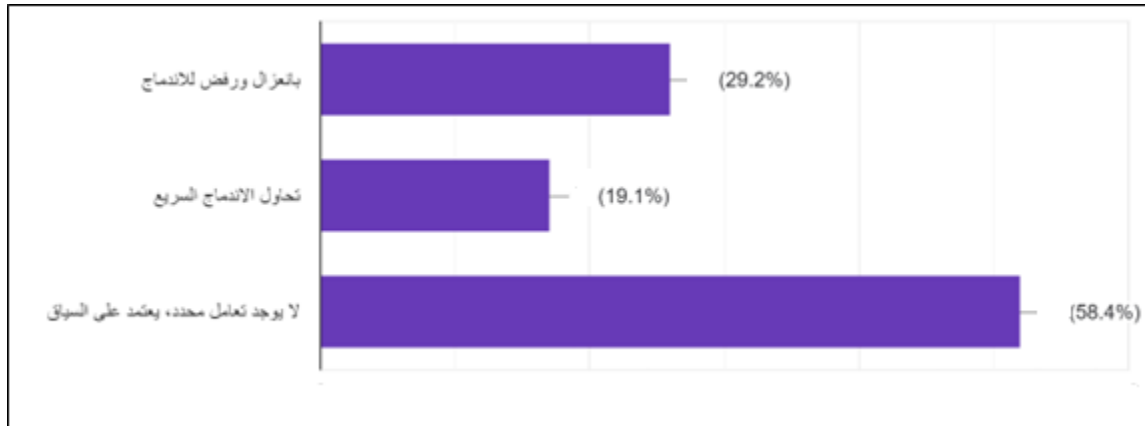


## 2.10 السؤال العاشر

- كيف تتعامل الأسرة المجلاة مع البيئة الجديدة؟

ارتباطاً بالسؤال التاسع عن الانعكاسات على الأسرة المجلاة، تم سؤال المستطلعة آراؤهم عن كيفية تعامل الأسرة مع البيئة الجديدة، وهنا ذهب 58.4% من المستطلعة آراؤهم إلى أن كل سياق يفرض نفسه على كيفية

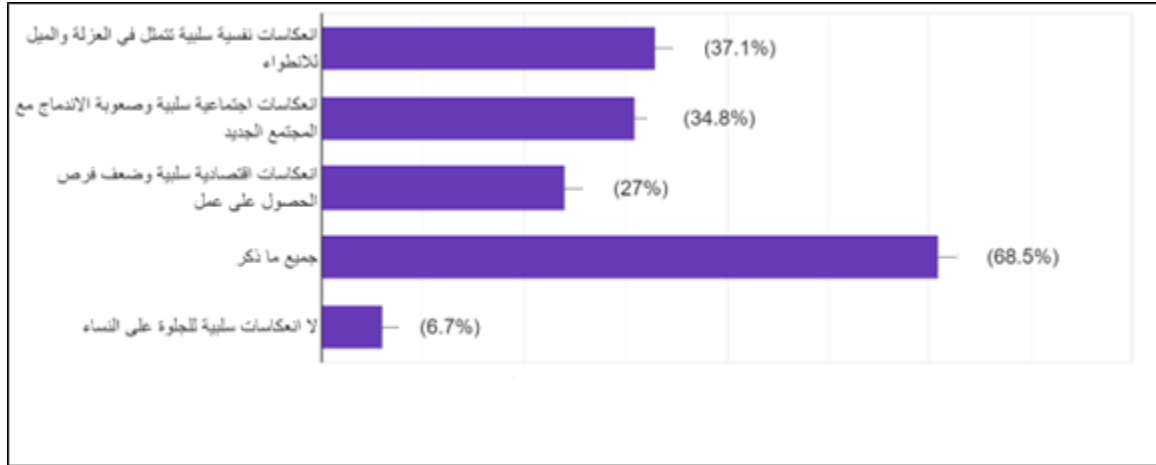
التعامل، في إشارة إلى أن هذا التعامل تفاعلي، يعتمد على كيفية استقبال المجتمع الجديد للأسرة الوافدة إليها من جهة، وكيفية تفاعل هذه الأسرة مع التحولات من جهة أخرى، لكن 29.2% من المستطلعة آراؤهم ذهبوا إلى أن الوصمة والأزمة الاجتماعية تحدان من ذلك، كما جاء في السؤال التاسع، وتقرضان التعامل بالعزل ورفض الاندماج، على عكس 19.1% الذين اعتبروا أن الخيار هو محاولة الاندماج السريع.



## 2.11 السؤال الحادي عشر

- ما هي انعكاسات الجلوة على النساء؟

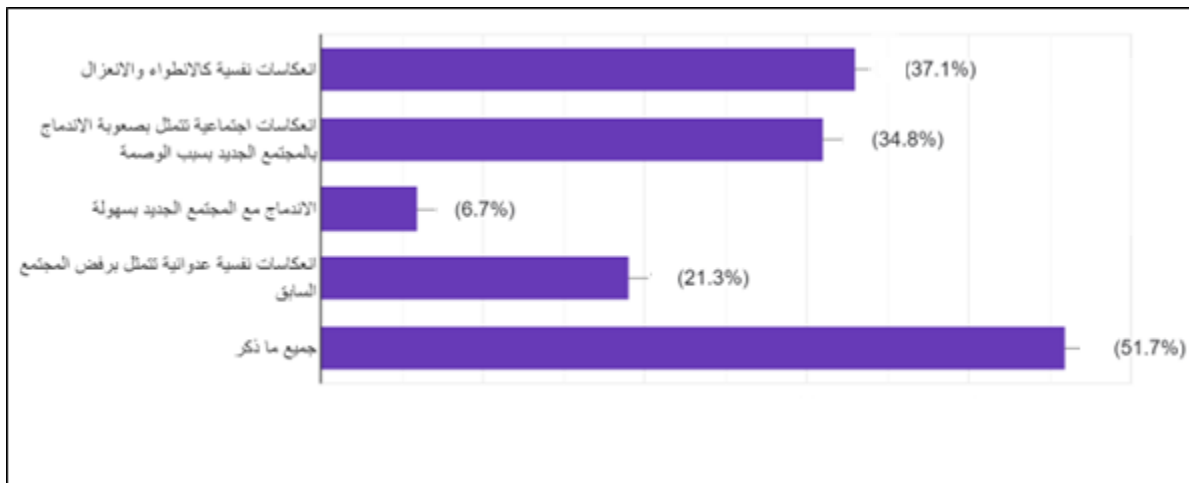
في الحديث عن الانعكاسات الاجتماعية على النساء، سمح للمستطلعة آراؤهم وضع أكثر من خيار حول تحديد أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على النساء بسبب الجلوة وتحدياتها. ومن أصل 465 خيار، ذهب 37.1% إلى اعتبار أن أهم انعكاس على النساء هو الانعكاس النفسي المتصل بالعزلة والميل للانطواء، فيما ذهب 34.8% إلى الانعكاسات الاجتماعية السلبية المتمثلة بصعوبة الاندماج مع المجتمع الجديد، أما 27% من الخيارات ذهبت إلى الانعكاسات الاقتصادية المتصلة بتبردي الحال الاقتصادي وضعف فرص الحصول على عمل، وأجمعت 68.5% من الخيارات على أن جميع الانعكاسات السلبية مجتمع تقع على النساء بسبب الجلوة، أما 6.7% من الخيارات فقط فذهبت إلى أن الجلوة لا تحمل أي انعكاس سلبي على النساء.



## 2.12 السؤال الثاني عشر

- ما هي انعكاسات الجولة على الأطفال

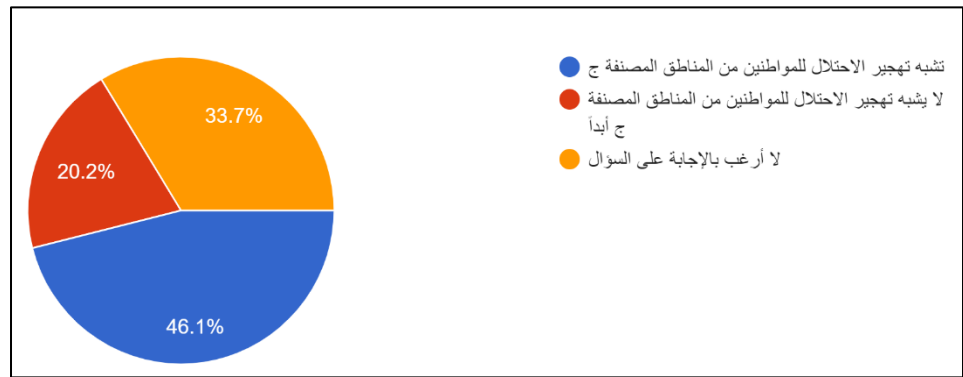
وكما تحمل الجولة انعكاسات على النساء، تحمل أيضاً انعكاسات، ربما تكون أكثر عمقاً على الأطفال، وبهذه الخيارات استنتى السؤال الانعكاس الاقتصادي، ووضع ثلاث خيارات حول الانعكاسات النفسية المتمثلة بالانطواء والانعزال، والعدوانية ورفض المجتمع الجديد، والاجتماعية المتمثلة بالوصمة وصعوبة الاندماج. وهنا وضع المستطلعة آراؤهم 405 خيارات، اتفقت 51.7% منها على جميع الانعكاسات السلبية الثلاث على الأطفال، فيما ذهب 37.1% إلى إعطاء الثقل للانعكاس النفسي المتصل بالانطواء والانعزال، واختار 34.8% الانعكاس الاجتماعي المتصل بالوصمة وصعوبة الاندماج مع المجتمع الجديد، واتفقت 21.3% إلى الانعكاس النفسي المتصل بالعدوانية ورفض المجتمع.



### 2.13 السؤال الثالث عشر

- هل ترى الجلوة العشائرية؟

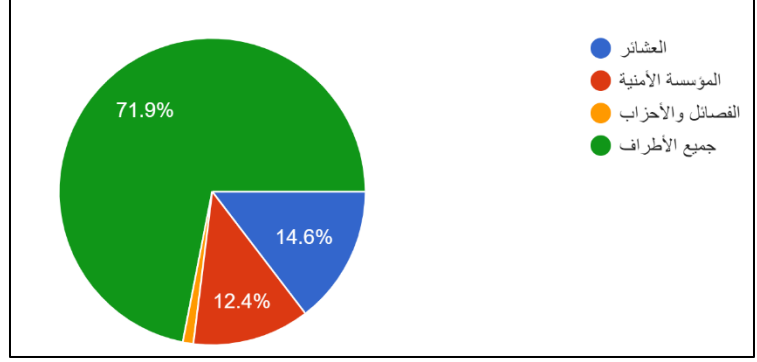
إن خصوصية الوضع الفلسطينية، والتحديات التي يفرضها الاحتلال بالتهجير والإزاحة السكانية، الطوعية والقسرية، أبرز العديد من الأسئلة المسكوت عنها، خاصة تلك المتصلة بالجلوة كتهجير قسري، وهذا سؤال جدلي وحساس دفع 33.7% من المستطلعة آراؤهم لرفض الإجابة عن سؤال المقارنة بين الجلوة وسياسات التهجير التي يفرضها الاحتلال، فيما اعتبر 46.1% من المستطلعة آراؤهم أن هذه السياسات تتشابه بين التهجير من المناطق المسماة ج، والجلوة، أما 20.2% فاعتبروا أنه لا يوجد تشابه بين تهجير الاحتلال للمواطنين من المناطق المسماة ج، وبين الجلوة العشائرية.



### 2.14 السؤال الرابع عشر

- من المسؤول عن وقف الجلوة العشائرية؟

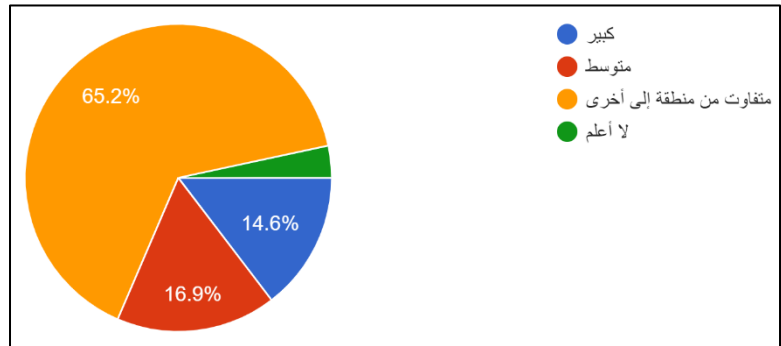
ذهب حوالي 71.9% من المستطلعة آراؤهم إلى اعتبار أن مسؤولية وقف الجلوة العشائرية ومنعها مسؤولية جماعية، تشمل ثلاثة أطراف مركزية وهي الفصائل والأحزاب، المؤسسة الأمنية، والعشائر، ولكن بالتفصيل، اعتبر 14.6% أن الثقل الأكبر والمسؤولية الأكبر هي على العشائر، مقابل 12.4% وضعوا المسؤولية الأولى على المؤسسة الأمنية، في إشارة إلى تحميل المسؤولية أكثر للشق العشائري.



### 2.15 السؤال الخامس عشر

- هل ترى أن وعي المجتمع بانعكاسات وآثار الجلوة

أما على مستوى الوعي، فاعتبر 65.2% من المستطلعة آراؤهم أن وعي المجتمع بانعكاسات وآثار الجلوة يتفاوت من منطقة إلى أخرى، واعتبر 14.6% أن الوعي كبير، فيما اعتبر 16.9% أن الوعي متوسط بهذه الظاهرة، مقابل 3.4% أشاروا إلى عدم علمهم بذلك.



### 2.16 السؤال السادس عشر

- من الجهات المسؤولة عن رفع الوعي بآثار الجلوة

من الواضح أن العينة المسيحية ذهبت إلى اعتبار أن المسؤولية في رفع الوعي بالجلوة العشائرية وانعكاساتها، مسؤولية جماعية، ووضع المستطلعة آراؤهم 618 اختياراً لمراكز المسؤولية وتوزيعها، والتي تركزت على أربعة أطراف بشكل أساسي وهي العشائر والمؤسسات الرسمية والمؤسسة الدينية والمجتمع المدني، وقد جاء الترتيب في المسؤولية عن رفع الوعي على النحو التالي:

1. العشائر.

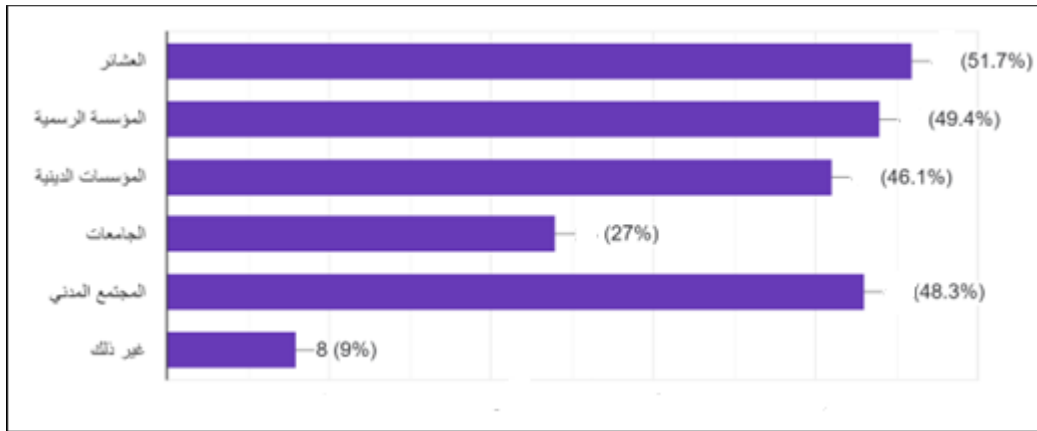
2. المؤسسة الرسمية.

3. المجتمع المدني.

4. المؤسسة الدينية.

5. الجامعات

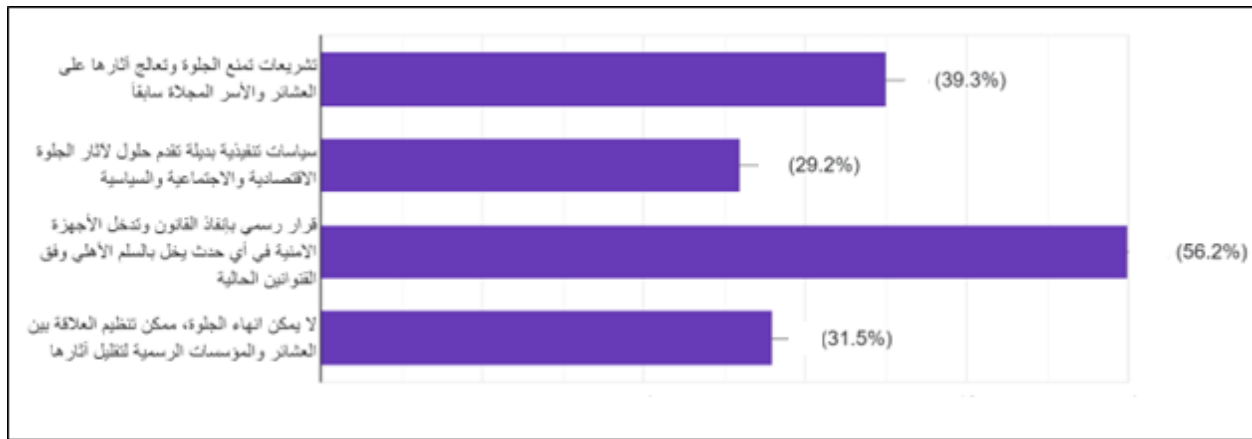
6. أطراف أخرى.



4.17 السؤال السابع عشر

- ما هي التدخلات اللازمة لمعالجة ظاهرة الجلوة وانعكاساتها

في الإشارة إلى التدخلات اللازمة لمعالجة الظاهرة، ذهب 56.2% إلى ضرورة وجود قرار رسمي بإنفاذ القانون وتدخل الأجهزة الأمنية لمواجهة أي إخلال بالسلم الأهلي وفق القوانين السائدة، أما 39.3% من المشاركين فذهبوا إلى ضرورة استحداث تشريعات جديدة تمنع الجلوة وتعالج آثارها، واعتبر 31.5% أنه لا يمكن إنهاء الجلوة ولكن من الممكن تنظيم العلاقة بين العشائر والمؤسسة الرسمية لتقليل آثارها، وقال 29.2% أن المطلوب سياسات تنفيذية بديلة تقدم حلاً لآثار الجلوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.



#### المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يقسم هذا المحور الاستنتاجات إلى خمسة محاور: الفهم المجتمعي، الانعكاسات على المجتمع، مراكز المسؤولية، الانعكاسات على النساء والأطفال، الحلول.

في الفهم المجتمعي، من الواضح أن المجتمع يدرك مفهوم الجلوة العشائرية، من هنا، ينظر للجلوة على أنها عقاب جماعي للعشيرة والعائلة الممتدة، تماماً كما أسرة الجاني، أما عن قبولها فهو قبول قسري أيضاً يأتي تحت باب التهيب من العواقب على العشيرة، العائلة والأسرة، كما سجل استطلاع الرأي ملاحظة مهمة تتمثل في أن الجلوة ترحل القضية أو تفاقمها، نتيجة تكوينها تعقيدات جديدة بها، وهذا يعكس ملاحظات المستطلعة



آراؤهم في سياقاتهم الاجتماعية، ففي العديد من الحالات عادت القضايا الخلافية لتتأجج بعد سنوات رغم الجلوة.

إن الانعكاس المجتمعي سلبي بشكل كبير، فهناك تأثير سلبي كبير على التماسك المجتمعي، وتأثير اقتصادي سلبي شامل، فرصدت عدة أزمات اجتماعية منها هوية للعائلة، وهي أزمة غير مرتبطة بالمكان بقدر ما هي مرتبطة بالمجتمع، أي أن الأزمة تنتج اغتراباً هوياتياً ورفضاً للمجتمع برمته، وحالة من المظلومية العالية، وهذا ما ينعكس اقتصادياً حيث يعزف المجلى وعائلته عن الانخراط الاقتصادي الفعال، وتراجع إنتاجيته، ويخسر بشكل مباشر وعشائري نشاطه الاقتصادي ويتكفل بتكاليف انتقاله، كما يتعامل معه المجتمع المجلى إليه بالوصمة، والتي تقود إلى انحسار اجتماعي واقتصادي.

تتضاعف هذه الانعكاسات على النساء والأطفال، وتتمثل في الوصمة الاجتماعية التي تؤدي إلى عزلة، وانعكاسات نفسية تتمثل في الانطواء والانعزال عن المجتمع الجديد، والشعور بالخوف الدائم وغياب الحماية، وعدم القدرة على الاندماج مع المجتمع الجديد وتكوين علاقات اجتماعية جديدة، إلى جانب ظواهر الاغتراب والعنف الأسري وأزمات التعليم وتدني التحصيل الأكاديمي التي تنعكس بشكل مباشر على الأطفال والنساء.

هناك تصور سلبي عام من دور مراكز المسؤولية الرسمية تجاه الجلوة، ويرجع هذا لاعتبار أن مراكز المسؤولية الرسمية تخضع للجلوة العشائرية بسبب ضعف سيادة القانون، وهذا ما يفسر أن دور المؤسسة الأمنية، وفق عينة الدراسة، يقبل بالقرار العشائري ويسانده ويقوم بتسهيل الجلوة وحماية الانتقال. لكن وفي المقابل، هناك تحميل مسؤولية مشترك للعشائر والمؤسسة الرسمية، على ذات القدر، لوقف الجلوة، مع مسؤولية اسنادية للمؤسسات الدينية والأهلية.

أما عن الحلول، فأشار الجمهور إلى أن الحلول تتمثل في إنفاذ القانون وتدخل الأمن وفق القوانين السارية، إلى جانب مجموعة تشريعات وسياسات إسنادية على مستويين: معالجة آثار الجلوة القائمة، وتشريعات تمنعها في المستقبل، مع حلول بديلة.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة ببدء عملية متدرجة لإنهاء ظاهرة الجلوة العشائرية ومعالجة آثارها من خلال:

1- خلوة مغلقة تجمع ممثلي العشائر والمؤسسة الرسمية (القضاء والأمن والمحافظات)، تعمل على وضع وثيقة مبادئ أساسية تتصل بوقف الجلوة ومعالجة آثارها، والاتفاق على خطوات وتدخلات تشريعية وسياساتية.

2- البدء بعملية متدرجة لخمس مراحل تفضي لإنهاء ظاهرة الجلوة تشمل:

- المرحلة الأولى: تقليص نطاق الجلوة لينحصر بالأسرة، وحصر نطاق الإجماع في القرى المحيطة، على ألا تتجاوز مدة الإجماع 3 سنوات.
- المرحلة الثانية: إعداد حصر للعائلات المجلاة مع مسح اجتماعي واقتصادي ورغبات العائلات المجلاة (العودة أو البقاء).
- المرحلة الثالثة: بناء خطة معالجة شاملة لآثار الجلوة مع منظومة عدالة اجتماعية وتسوية للنزاعات غير المحلولة.
- المرحلة الرابعة: تحويل الجلوة إلى إجراء وقائي مؤقت تديره مؤسسات الدولة بالتعاون مع العشائر، بما لا يتجاوز عاماً، مع نظام حماية اقتصادي للعائلات المجلاة.
- المرحلة الخامسة: إلغاء الجلوة قانونياً، وإصدار قرار بقانون بمنع الجلوة بشكل كامل، وتجريم استخدامها بأي شكل من الأشكال.

3- تتطلب هذه الإجراءات لجنة وطنية للعدالة العشائرية -الرسمية المشتركة، تضبط العمل العشائري بما يتكامل مع القانون، ويتم الإعلان عن هذه اللجنة وآلياتها في مؤتمر وطني شامل.